

الفصل الثاني: تجربة العدالة الانتقالية في المغرب و جنوب افريقيا

الفصل الثاني : تجربة العدالة الانتقالية في المغرب و جنوب افريقيا

يتمحور هذا الفصل على تجربة العدالة الانتقالية لكل من المغرب وجنوب افريقيا ، وضم كل مبحث في هذا الفصل على مطلبين ، وكانت البداية مع المبحث الاول الذي ضم مطلبين للسياق التاريخي للبلدين ، المطلب الأول السياق التاريخي للمغرب و ثم التطرق للمطلب الثاني السياق التاريخي لجنوب افريقيا ومعرفة الاحداث و الازمات التي أدت إلى العدالة الانتقالية، و تطرقنا إلى المبحث الثاني الذي يحتوي على مطلبين المطلب الاول مشروع مضمون العدالة الانتقالية في جنوب افريقيا و ثم المطلب الثاني عن مضمون مشروع العدالة الانتقالية في المغرب و تطرقت في كل منهما عن استخدامهما لآليات العدالة الانتقالية ، بكل ادواتها القانونية والسياسية والاجتماعية ، و ثم في الاخير المبحث الثالث الآثار والنتائج وعوامل الاختلاف ، الذي احتوى هذا الأخير على مطلبين ، فكان المطلب الاول الآثار والنتائج التي انجرت عن العدالة الانتقالية للبلدين ، والمطلب الثاني عوامل الاختلاف بين التجربتين و التي احتوت على جدول يظهر العوامل المختلفة و الذي كان من جهد الباحث.

الفصل الثاني: تجربة العدالة الانتقالية في المغرب و جنوب افريقيا

المبحث الاول: الازمة التي أدت إلى ظهور العدالة الانتقالية بجنوب افريقيا وبالمغرب

المطلب الأول : الازمة التي أدت إلى ظهور العدالة الانتقالية بجنوب افريقيا

شهدت جنوب افريقيا تجربة العدالة الانتقالية عن مجموعة من الاحداث المتراكمة في تاريخها و هو الامر الذي ادى بها باختيار هذا التوجه .

أ-الظروف التاريخية:

لجنوب افريقيا قصة طويلة في مسارها التاريخي المرتبط بالأحداث المتسلسلة و المترابطة "في سنة 1952 بدأت الهجرة الأوروبية لجنوب افريقيا ، حيث شجع "يان فان ريببيك" العمالة الهولندية على الهجرة ، حيث اسس شركة لتموين السفن في الكاب (اكبر مقاطعة في جنوب افريقيا ثم قسمت الى 4 مقاطعات) ، وبعد تزايد عدد المهاجرين في جنوب افريقيا توجهوا للعمل بعيدا عن الشركة ، زراعة صيد ..و لم يكن اي تصادم مع السكان الاصليين"⁽¹⁾.

"ثم احتلت بريطانيا منطقة الكاب سنة 1795 و قد دفعت بريطانيا تعويضات لملك هولندا وذلك بعد مؤتمر فينا سنة 1814 وفي هذا المرحلة كان التدفق واسعا اتجاه جنوب افريقيا واصبح الناطقون الانكليزية هم النخبة التي تمثل البلاد"⁽²⁾ ، و في هذه المرحلة "اصبح التصادم مع السكان الأصليين و اصدرت بريطانيا بإلغاء الرق سنة 1833 ومنعت الاستحواذ على الأراضي ومنعتهم من التوسع ، كان يطلق على البيض اسم "البوير" فقاموا بانتزاع الاراضي بالقوة و جرت حروبا طاحنة مع القبائل منها ما عرفت بنهر الدم"⁽³⁾.

ادت الهجرة الى جنوب افريقيا " الى تنوع في الاجناس و الطوائف 5 ملايين من البيض 30 مليون من السود السكان الاصليين"⁽⁴⁾.

في سنة 1913 و بداية سياسة التمييز العنصري عرفت بمصطلح الا بارتيدي و هو مصطلح يقصد به العزل العنصري و اطلقت هذه الكلمة من الافريكانيين الذين عرفوا " بالبيض الافارقة" ، "حيث حددت الحكومة 13% من الاراضي للسكان الأصليين مما يسمى بالمستوطنات المحلية ، اضافة لذلك في سنة 1936 أصدرت الحكومة قانونا يعمل على الغاء

¹ هشام مزوجي ، نلسون منديلا وكفاحه ضد التمييز العنصري . مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر ،كلية العلوم الانسانية جامعة بسكرة ،2014/2015 ، ص 44

² المرجع نفسه ، ص 44

³ المرجع نفسه ، ص 45

⁴ المرجع نفسه ، ص 44

الفصل الثاني: تجربة العدالة الانتقالية في المغرب و جنوب افريقيا

حق التصويت للأفريقيين ،اضافة الى ذلك تعرض السكان الاصليين الى سلسلة من الحروب واستلاء و مصادرة للأراضي مما أجبر السكان على حياة التشرد أو خدمة سكان البيض⁽¹⁾.

ب-الظروف السياسية:

من هنا تبدأ العوامل والمؤثرات التي ادت بجنوب افريقيا الى التوجه الى تجربة العدالة الانتقالية :

عرفت جنوب افريقيا نظاما يسمى الابارتايد APARTHEID أي نظام العزل العنصري أو التمييز العنصري ، "الذي قام به الاستعمار البريطاني و هو ما جعل من تجربة جنوب افريقيا تجمع في جنباتها ملامح نموذج تصفية الاستعمار والانتقال إلى ديمقراطية الاغلبية بدلا من ديمقراطية الاقلية"⁽²⁾.

هو الوضع الذي عاشته جنوب أفريقيا قديما، حيث حكم أربعة ملايين من العناصر البيضاء، حوالي 29 مليوناً من غير البيض يعيشون في جمهورية اتحاد جنوب أفريقيا، وأصبح جنة الأقلية، وجحيم الأغلبية داخل المعازل، وحتمت عليهم المعيشة داخلها لا يغادرونها إلا بإذن من السلطات، ويسخرون في خدمة البيض ، في هذا السياق هناك عدة محددات على المستوى الداخلي ويمكن اجمالها في مايلي :

"هيمنت الجماعة البيضاء على السلطة والحيلولة دون وصول السود إلى سدة الحكم في جنوب أفريقيا ، وقد اتخذت تلك المحاولات عدة صيغ وأشكال منذ وصول المستوطنين الأوربيين إلى البلاد وهيمنتهم على مقاليد الأمور في مناطق عديدة من الإقليم"⁽³⁾.

وبعد فوز الحزب الوطني في انتخابات البيض عام 1948 م ووصوله إلى سدة الحكم بزعامه "دانيال مآلان" ، تبنت الحكومة رسميا سياسة الفصل العنصري وأصدرت سلسلة من القوانين المرسخة لهذه السياسة التي قامت على أسس فلسفية مؤداها اختلاف الجماعات المكونة لدولة جنوب أفريقيا.

ومن القوانين التي اصدرت عن نظام الابارتايد نذكر منها :

¹ المرجع نفسه، ص 45

² محمد عاشور مهمدي ، الديمقراطية في افريقيا : تجربة التحول الديمقراطي في جنوب افريقيا . معهد البحوث والدارسات الإفريقية ،مصر، 2011، ص 103

³ المرجع نفسه ، ص 105

الفصل الثاني: تجربة العدالة الانتقالية في المغرب و جنوب افريقيا

يقوم نظام الابارتايد بالتمييز وذلك على ابقاء الافريقي في معزل عن الابيض ، واصدر مجموعة من التشريعات حرمت السكان من كل حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، انما عزلتهم حضريا و جغرافيا ، في يمتلك البيض الاراضي الغنية بالثروات المعدنية والزراعية، و في 1954 تم ابعادهم من الاراضي السياحية و في سنة 1955 تم تعليمهم على يد المبشرين وفق برنامج التمايز القبلي ، لقد ادت سياسة التمييز العنصري الى حرمان الأفارقة من التقدم⁽¹⁾.

"منع غير البيض من التملك ، منع غير البيض الإقامة في المناطق الخاصة ، منع غير البيض الى السفر خارج البلاد و يسمح لغيرهم و لكن بدون رجعة ، يمنع غير البيض بالذهاب الى دور السينما ، يمنع زواج الابيض من غير البيضاء ، لا يحق للسود ممارسة حقهم النقابي ، يمنع التساوي في الاجور بين البيض والسود"⁽²⁾ .

إضافة حق كل جماعة في التطور الذاتي المستقل الذاتي يتفق ودرجة التقدم الذي تحرزه كل جماعة وذلك "من خلال الاحتفاظ بالفواصل بين الأجناس المختلفة في دوله جنوب أفريقيا مع تنمية كل منها بشكل منفصل عن الآخر"⁽³⁾ ، لم تكن الحكومة وحدها مدعمة لسياسة التمييز العنصري بل حتى الكنائس كانت تعطي افكارا ان هذا هو منحة من الله ومن يعارضها يعارض مشيئة الله .

وهذا التمييز أدى إلى ضغوطات مهدت لظهور مقاومات داخلية و خارجية و أدت فيما بعد الى ظهور تجربة العدالة الانتقالية لكن هذه الأخيرة واجهت مشاكل لإفشالها.

ج-المقاومة الداخلية :

تتمثل المقاومة الداخلية قيام السكان الاصليين بمقاومة هذه السياسة العنصرية لأنهم تعرضوا للاضطهاد والسجن و الكثير من الحملات الواسعة من الاعتقالات و القتل " حيث قتل حوالي 750 و نفي وسجن حوالي 3000 ، منها في سنة 1948 اعتقالات التي داهمت عمال المناجم الذين قاموا بالاضراب الذي يعد اكبر اضراب في جنوب افريقيا ، وسقط اثنا عشر عاملا ، في 6 أبريل 1952 على اعتقال 8500 مناضل من "المؤتمر الوطني الأفريقي"

¹ وليد محمود عبد الناصر ، " المؤتمر الافريقي الوطني :تحديات ما بعد الابارتايد" ، مجلة السياسة الدولية، مركز دراسات الأهرام ، القاهرة ، العدد 108، 1994، ص 48

² هشام مزوجي ، مرجع سابق ، ص 50

³ عبد الوهاب دفع الله أحمد ،التطور التاريخي لسياسة التفريق لجنوب افريقيا .د د ن ، السودان ، 2008 ، ص 05

الفصل الثاني: تجربة العدالة الانتقالية في المغرب و جنوب افريقيا

بينهم نيسلون مانديلا في أعقاب مظاهرة عارمة في شوارع جوهانسبرغ، سجن من أجلها مانديلا 9 أشهر نافذة ، اعتقل معه 156 مناضلا من "المؤتمر الوطني الأفريقي" ، ليتم الإفراج عنهم جميعا بعد محاكمة استغرقت 4 سنوات⁽¹⁾.

تصاعدت حدة المواجهات بين النظام العنصري والقوي الوطنية المناوئة له والتي اتخذت أشكالاً متفاوتة الحدة "مظاهرات ، إضرابات ، مقاطعة اقتصادية ، مقاطعة الانتخابات في الكيانات التي أنشأها النظام لتمثيل السود ، مقاطعة المدارس ، عدم دفع الضرائب العمليات المسلحة ضد مصالح البيض في كل من بريتوريا وجوهانسبرغ ، وفشل الحكومة في السيطرة على المناهضين للعنصرية علي الرغم من تكرار فرض حالة الطوارئ في البلاد في الثمانينيات ، وكذلك بروز التناقضات داخل جبهة التحالف التي حاول النظام العنصري أقامتها بين البيض والعناصر غير السوداء من الهنود والملونين في مواجهة السود"⁽²⁾ .

و زاد نظام الابارتايد من استبداده "ففي مارس 1960 أطلقت الشرطة على مظاهرة شارك فيها نحو 5000 من السكان السود في "حي شاربفيل" الفقير بالعاصمة جوهانسبرغ وعُرفت "بمذبحة شاربفيل" التي أسفرت عن وقوع 69 قتيلا ، وشكلت هذه الصفحة الدامية منعرجا هاما في مسار نيلسون مانديلا السياسي وفي كفاحه ضد سياسة التمييز العنصري، وبينما كان مانديلا وقيادات المؤتمر الوطني الأفريقي يعيشون إما في السجون أوفي المنفي بذل الشباب السود بجنوب أفريقيا قصار يجهدهم للنضال ضد حكم الأقلية البيضاء، وقتل المئات وأصيب الآلاف قبل القضاء علي ثورة طلاب المدارس في عام 1980 "⁽³⁾ .

د-المقاومة الخارجية :

قام منديلا بزيارات عديدة بعد خروجه من السجن مباشرة "بدأها بتسوانا ثم اثيوبيا ثم المغرب ومصر و اكتملت ايضا في وقوف المجتمع الدولي وقفة معارض للسياسة التمييز العنصري ، وواجه هذا النظام مقاطعة من اغلب دول العالم اضافة الى العقوبات التي فرضتها الامم المتحدة"⁽⁴⁾.

¹ نيلسون منديلا ، ، رحلتي الطويلة من اجل الحرية تر عاشور شلمس ، sael pabliher ، لندن ، 1994 ، ص 288

² عوض عبد الفتاح ، "خاطر حول جنوب إفريقيا ". مجلة عدالة إلكترونية ، العدد 54 ، 2008 ، ص 2

³ المرجع نفسه ، ص 189 .

⁴ وليد محمود عبد الناصر ، مرجع سابق، ص 49

الفصل الثاني: تجربة العدالة الانتقالية في المغرب و جنوب افريقيا

ففي سنوات الثمانينيات "فرض المجتمع الدولي عقوبات اقتصادية على جنوب إفريقيا العنصرية، وهو أحد الأمور التي أدت إلى شبه انهيار في اقتصاد تلك الدولة ، وأدى بدوره إلى بداية إدراك حكومة الابرتايد انه لا يمكنها الاستمرار بهذه السياسة ومنه بدأت بواذر المفاوضات نحو إنهاء نظام الابرتايد وإحلال النظام الديمقراطي في جنوب أفريقيا"⁽¹⁾

المعاهدات الدولية لقمع الفصل العنصري " وإعتبره جريمة ضد الانسانية ويتم معاقبة كل مخترقيه ، وفي عام 1966 ، أطلقت الجمعية العامة على نظام الفصل العنصري وصف جريمة ضد الإنسانية(القرار 2202 ألف) وأيد مجلس الأمن ذلك الوصف في عام 1984 ، إذ لم تكتف بإعلان أن الفصل العنصري غير مشروع انتهاك ميثاق الأمم المتحدة، بل قامت بتجريمه ، واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة معاهدة الفصل العنصري في 30 نوفمبر 1973 ، بأغلبية 91 صوتاً مقابل أربعة أصوات ، ودخلت المعاهدة حيز النفاذ في 18 جويلية 1976 وبلغ عدد الدول التي صادقت عليها حتى شهر أوت 107 دولة"⁽²⁾.

ففي " فيفري 1990 رفع الرئيس "فريدريك دي كليرك " رئيس حكومة نظام الفصل العنصري أمام البرلمان بالتأكيد على سعى حكومته إلى إنهاء العنف والصراع والدخول إلى دائرة السلام والمصالحة، وأكد أن من أهداف حكومته منح حق الانتخاب للجميع، وتطبيق مبدأ سيادة القانون وعدم التمييز بين المواطنين على أساس لون أو دين أو جنس أو لغة"⁽³⁾، "وألغى الحظر المفروض علي المؤتمر الوطني الأفريقي، وأطلق سراح مانيلا"⁽⁴⁾.

وهنا تبدأ مرحلة جديدة عرفت بمرحلة الانتقال الديمقراطي، وبدأت بمفاوضات مع منديلا قبل خروجه من السجن ، "فقد كانت كوادرمؤتمر الوطني حال وجودها في السجن أو المنفى تطالب بالحصانة أثناء المفاوضات، ولكن النظام رفض ذلك ، لأنه كان يعتقد أن العفو في هذه الحالة سيستخدم كوسيلة للتحرك ضد السلطة ، ومع ذلك استمرت المفاوضات. وفي النهاية أصبح الطرف الآخر هو من يطلب العفو لأنه أدرك أن الديمقراطية قادمة لا محالة"⁽⁵⁾.

¹ ايناس عودة حاج ، "خاطر حول جنوب افريقيا " . مجلة عدالة إلكترونية ، العدد 54 ، 2008 ، ص 3

² جون دوغارد ، المعاهدة الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري و المعاقبة عليها . United Nations ، 2010 ، ص (3-1).

³ محمد عز ، مرجع سابق ، (موقع الكتروني)

⁴ نيلسون منديلا مرجع سابق ، ص 190

⁵ محمد محي الدين ، مسارات التحول الديمقراطي . سوق المعرفة العربي ، القاهرة ، 2011 ، ص 22

الفصل الثاني: تجربة العدالة الانتقالية في المغرب و جنوب افريقيا

المطلب الثاني: الازمة التي أدت إلى ظهور العدالة الانتقالية بالمغرب

يعد المغرب من الدول السّابقة في إختيار تجربة العدالة الانتقالية في الوطن العربي، والامر الذي جعل من المغرب لها هذه الاستباقية والرؤية الا ان تاريخها حافل بالاحداث.

أ-الظروف التاريخية:

وبعد خضوع المغرب للحماية الاسبانية في الشمال و الحماية الفرنسية في الجنوب من سنة 1912 إلى سنة 1956 ، و بعدها تحصل المغرب على الاستقلال سنة 1956 بعد استعمار دام حوالي 4 عقود ، قامت دولة المغرب الملكية ومنذ ذلك الحين عرف المغرب حالة من التوتر و عدم الاستقرار ، تولى حسن الثاني العرش سنة 1961 بعد وفاة والده محمد الخامس في 26 فيفري 1961 حيث قام في 4 ديسمبر 1962 على استفتاء شعبي على ان تكون المغرب دستورية ديمقراطية اجتماعية ، ووضع اول دستور للبلاد والذي عدل في مارس 1972 و سبتمبر 1992 و سبتمبر 1996 .

"و في سنة 1961 وصل الملك حسن الثاني و الذي حكم البلاد ما بين 1961 و 1999 وعرفت هذه السنوات بسنوات الجمر والرصاص ، و تعرض افرادها لمجموعة من الانتهاكات متباعدة الخطورة في حين وعت خلال هذه الفترة جرائم ضد الانسانية وفق تعريف القانون الانساني الدولي للجرائم"⁽¹⁾.

و عُرف عهد الملك الراحل الحسن الثاني بالماضي "الأسود" حيث انتشر القمع والانفراد بالحكم والتزوير والنهب وسوء تدبير الشأن العام. ففي عهده سجن الآلاف وصودرت أحلام جيل بكامله وانحرفت سيرورة التنمية لغير صالح البلاد والعباد. كما طُبع عهده بتكريس الظلم الاجتماعي في حق العديد من أبناء الشعب ومواجهة الشباب المعطلين بالهراوات في واضحة النهار وأمام الملاء ولا من حرك ساكنا. إنه عهد تفننت فيه الأجهزة الأمنية والمخابراتية في مراقبة كل شاردة وواردة وإحصاء أنفاس المغاربة ، فهناك إجراءات ظلت عسيرة على الفهم مثل عدم السماح لعائلة المهدي بن بركة بالعودة إلى المغرب واحتجاز

¹ امحمد المالكى ،العدالة الانتقالية ولتحول الديمقراطي في المغرب . بيروت ، الندوة السنوية للشبكة العربية للتسامح ، 2012 ، ص 4.

الفصل الثاني: تجربة العدالة الانتقالية في المغرب و جنوب افريقيا

أسرة الجنيرال أوفير (الأم والأطفال) في ظروف لا إنسانية وتجريد أبرهام السرفاتي من جنسيته المغربية⁽¹⁾ وغيرها من الإجراءات.

تعود تفاصيل فترة حكم الملك حسن الثاني الى مجموعة من العوامل و المؤشرات الداخلية والخارجية التي جعلت من المغرب يتوجه إلى العدالة الانتقالية :

ب-العوامل الداخلية :

تتمثل العوامل الداخلية في:

-هيمنة المؤسسة التنفيذية المغربية على السلطات الأخرى.

يتميز النظام السياسي المغربي في هذه الفترة "بأنه نظام لا يعترف فيه الملك بمبدأ فصل السلطات ، حيث صرح الملك الحسن الثاني في خطبه أنه لا يمكن تصور فصل السلطات على مستوى الملك، فممارسة السلطة لا تعني بالنسبة إليه تحديد مجالها لفائدة سلطة أخرى، فهذا التحديد تخضع له السلطات الفرعية التي هي أدنى من السلطة الملكية"⁽²⁾.

و يرجع عدم اعتراف الملك بمبدأ فصل السلطة يرجع إلى تمتعه بصلاحيات دستورية وأخرى روحية لا يشاركه فيها أحد فهو أمير المؤمنين وينحدر من السلالة العلوية الاشراف أي سليلا للنبي ، و تولى الحكم عن طريق الخلافة وبعة أهل الحل والعقد.

- هيمنته على السلطة التشريعية "بعد صدور دستور 1962 منح الملك لنفسه سلطة تعيين الوزير الاول للحكومة وعزله ، وتعيين اعضاء الحكومة ، و رفع حالة الطوارئ ، و افتتاح دورتي البرلمان أو حله ، بالرغم من حتى التعديلات التي مست الدستور لم تحد بل كرسه"⁽³⁾.

- هيمنته على السلطة القضائية فهو من يقوم بتعيين القضاة ، في حين عرفت فترة حكمه أيضا بالاستبدادية ، و عدم الاستقرار السياسي المصاحبة لسياسة الترهيب فباتت الاعتقالات التعسفية والاعدامات خارج نطاق القضاء واختفاء الالاف وسميت هذه الفترة بسنوات

¹ جولي غيور، "تقرير الرباط مفهوم وتحديات جبر الضرر الجماعي". المملكة المغربية، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2009، ص 26

² شهرزاد صحراوي ،هيكله التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة تونس و الجزائر والمغرب ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة بسكرة ، 2012/2013. ص 150.

³ مارينا اتاوي و ميراديت رايلي ، مرجع سابق ، ص8

الفصل الثاني: تجربة العدالة الانتقالية في المغرب و جنوب افريقيا

الرصاص⁽¹⁾، لأنها عرفت فيها انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان وقمع المعارضة هذه الفترة تفتش فيها الاستخدام المنهجي للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة وبممارسة الإخفاء القسري، والاعتقال التعسفي، ضد آلاف الأفراد، "فاختفى على أيدي أجهزة الأمن المغربية ما بين أواسط الستينيات وأوائل التسعينيات مئات الأشخاص"⁽²⁾.

- اضعاف الاحزاب والمجتمع المدني :

شهد المغرب في هذه الفترة ضعف لحركة الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وتعود أسباب اضعاف الاحزاب السياسية "إلى أن المؤسسة الملكية تعمل على السيطرة عليها واحتوائها وتهميشها وبث اساليب التفرقة و الانشقاقات منعها من التجذر"⁽³⁾، أما أسباب اضعاف المنظمات المدنية يعود إلى "أن المؤسسة الملكية تعمل على إنشاء منظمات مدنية تابعة له مثل المجلس الاستشاري لحقوق الانسان ، كما أنها تتعامل مع ببث اسلوب التفرقة والاحتواء اضافة الى التمويل المادي"⁽⁴⁾.

ج- العوامل الخارجية :

كما كان للعوامل الداخلية دور في توجه المغرب للعدالة الانتقالية ، فقد كان للعوامل الخارجية نصيب في ذلك ، "مع انهيار المعسكر الاشتراكي و تحولات دولية في العالم وجود عوامل اخرى خارجية مثل ضغوطات الصندوق النقد الدولي الذي حدد تقويمها الهلي ويوجهها اقتصاديا وسياسيا ، اضافة إلى المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية مثل منظمة الامم المتحدة منظمات حقوق الانسان ، اضافة لضغوط الاتحاد الأوروبي و الهيمنة الأمريكية التي تتجلى وصاياها على المنظمات"⁽⁵⁾ ، و الأمر الذي جعل من المغرب يفكر في طي صفحة الماضي هو "أن العالم مر بعدة دول بتجارب للعدالة الانتقالية و اقدمها على إنشاء لجان تحقيق اقدمها على اصلاحات مثل الارجنتين سنة 1983 ، والامر الاخر تأسس

¹ جولي غيور ، النوع الاجتماعي ومسار العدالة الانتقالية بالمغرب، المركز الدولي للعدالة الانتقالية مؤسسة المستقبل ،

المغرب، 2011، ص5

² حاج علي المانوزي ، "سنوات الرصاص" ، مجلة منظمة العفو الدولية ، العدد 005/29 ، 2009 ، ص 2

³ شهرزاد صحراوي ، مرجع سابق ، ص 155

⁴ المرجع نفسه ، ص 156

⁵ مارينا اتاوي و ميراديث رايلي ، مرجع سابق ، ص 9-11

الفصل الثاني: تجربة العدالة الانتقالية في المغرب و جنوب افريقيا

المحكمة الجنائية الدولية سنة 1993، و أهم من ذلك ادراك الملك حسن الثاني ان بقي نظامه يأخذ الطابع القمعي والاستبدادي و الذي أسسه في الستينيات لن يبقى مدة أطول⁽¹⁾.

د-الظروف السياسية:

بداية اصلاحات الملك :

لقد الاصلاحات التي قام بها الملك كانت هرمية ، "والتي تبدأ من القمة الى القاعدة خلال السنوات الاخيرة من حكمه ،واستكمل ابنه محمد السادس مسار الاصلاحات بعد اعتلائه العرش سنة 1999 " ⁽²⁾.

مع بداية التسعينيات بذلت جهود من أجل "طي صفحة" انتهاكات حقوق الإنسان التي حصلت منذ بداية الستينيات في إطار الصراع السياسي بين الملك والمعارضة اليسارية بصفة خاصة .

قام الملك بإجراءات اصلاحية "تمهيدا من الملك الحسن الثاني لإشراك المعارضة القديمة في الحكومة إعدادا منه لانتقال العرش بسلاسة إلى ابنه محمد السادس"⁽³⁾ ، "و لكن الاصلاحات التي بدأها الملك كانت بطيئة ، وازدادت بعد رفض البرلمان الأوربي منحه مساعدات بسبب سجله في انتهاكات لحقوق الانسان واستهدفت الاصلاحات أربع مجالات وهي : الاحترام المتزايد لحقوق الانسان ، الحد من الفساد ، وتعزيز فرص مشاركة الاحزاب و المجتمع المدني في الحياة السياسية ، و التوسع المحدود لسلطة البرلمان"⁽⁴⁾.

بدأ حسن الثاني الاصلاحات التي كانت هدفه تحسين سجله لحقوق الانسان ، "وبدأت بإطلاق سراح المئات من المفقودين والمختفين قسريا. كان عددهم ثمانية وخمسون عسكريا قد اقتيدوا في عام 1973 إلى ثكنات (تازمامرت) النائية، وقد خرج سوى سبعة وعشرين أطلق سراح زوجة وزير الداخلية المتهم بمحاولة إغتيال الملك محمد أوفقيير ، وابن عمه وستة من أطفاله، وثلاثة إخوة كانوا قد اختفوا في عام 1973 ، إضافة إلى ما يزيد على

¹ ايريك سوتاس ،العدالة الانتقالية والعقوبات . مختارات من المجلة الدولية للصليب الاحمر ،المجلد 90 ، العدد870 ، جوان 2008 ،ص 95

² مارينا اتاواي و ميراديث رايلي ،"المغرب من الاصلاح الهرمي الى الانتقال الديمقراطي" ،مؤسسة كارينينغ للسلام الدولي،بيروت،2006، ص 6

³ عبد الكريم عبد اللاوي ، تجربة العدالة الانتقالية في المغرب . مركز القاهرة للدراسات حقوق الانسان ، القاهرة ،2013 ، ص 45

⁴ مارينا اتاواي و ميراديث رايلي ، مرجع سابق ،ص 9

الفصل الثاني: تجربة العدالة الانتقالية في المغرب و جنوب افريقيا

ثلاثمائة صحراوي، يرجع اعتقال أغلبهم إلى الفترة التي ضمت فيها المغرب الصحراء الغربية في عام 1975⁽¹⁾، في حين بقي آلاف السجناء السياسيون في السجون وتم الافراج عنهم فيما بعد ("عُرفوا بإسم سجناء الرأي سنتي 1992 و 1994")⁽²⁾ ، "و قام الملك بتعديلات دستورية الأولى في سبتمبر 1992 وأعقبتها إصلاحات مسّت بدرجة أساسية منظومة حقوق الإنسان والحريات العامة، كما أحدثت مؤسسات لمواكبة عملية الإصلاح، وفي مقدمتها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان"⁽³⁾ ،

من أبرز التعديلات⁽⁴⁾ الدستورية التي قام بها الملك حسن الثاني:

إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في 1990، إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين في أوت 1991، جويلية 1993 ، "وفي نفس السنة تم تعيين أول وزير في المغرب لحقوق الإنسان، كما شهد العام ذاته إطلاق سراح عدد من المعتقلين السياسيين، أكثر وأصبح النقاش المجتمعي حول ملف العدالة الانتقالية ومعالجة ملف انتهاكات حقوق الإنسان وكشف الحقائق وراءها يأخذ طابعا شرعية"⁽⁵⁾.

"التنصيب في ديباجة دستور 1992 المعدل في 1996 على التزام المغرب بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا إحداث المحاكم الإدارية في 1993، إحداث وزارة مكلفة بحقوق الإنسان في 1993 ، إحداث المجلس الدستوري في 1994، إحداث المجلس الاستشاري لتتبع الحوار الاجتماعي في 1994 ، إحداث اللجنة المستقلة للتحكيم في قضايا التعويض سنة 1999"⁽⁶⁾.

وبعد "وفاة الملك الحسن في 23 جويلية 1999"⁽⁷⁾، ووصول ابنه محمد السادس تابع اصلاحات التي قام بها الملك حسن الثاني ، و تمثلت الاصلاحات التي كرسها الابن في :
"في هذا الإطار تأسيس هيئة التحكيم المستقلة للتعويض عام 1999 وتنفيذ جزء كبير من مقرراتها خصوصا وفي عام 2000 أسس مركز التوثيق فيما يتعلق بجبر ضرر ضحايا

¹ عبد اللاوي عبد الكريم مرجع سابق ، ص 8

² عبد الكريم عبد اللاوي ، مرجع سابق ، ص 45

³ امحمد المالكي مرجع سابق، ص 4

⁴ لجنة الانصاف و المصالحة، مرجع سابق ، ص 7

⁵ عمرو السراج ، "تجربة العدالة الانتقالية بالمغرب". سوريا ، الهيئة السورية للعدالة الانتقالية ، 2014 ، ص 8

⁶ المرجع نفسه، ص 8

⁷ عبد الكريم عبد اللاوي ، مرجع سابق ، ص 45

الفصل الثاني: تجربة العدالة الانتقالية في المغرب و جنوب افريقيا

انتهاكات حقوق الإنسان والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان وفي عام 2001 أعيدت هيكلة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان⁽¹⁾، "وتم تأسيس المعهد الملكي لتعليم اللغة الأمازيغية وديوان المظالم سنة 2001 كوسيط بين المواطنين والإدارة لمعالجة شكاياتهم وتظلماتهم"⁽²⁾.

"ومن أجل تحسين حقوق الأطفال وتكريس المساواة بين الرجل والمرأة عمل على تعديل القانون المتعلق بالرعاية القانونية للأطفال المتخلي عنهم وقانون الحالة المدنية عام 2002 ، وقانون الأسرة وقانون العمل عام 2003 ، إحداث المجلس الأعلى للسمعي البصري في نوفمبر 2003 ، و في مجال حماية الحريات العامة والفردية وضمان المحاكمة العادلة فقد تم تعديل ما يسمى في المغرب بقانون المسطرة الجنائية وتعديل القانون الجنائي مع إدراج عقوبة على العنف الأسري والتحرش الجنسي عام 2003 ،"⁽³⁾.

في يناير 2004 ، تم التوقيع على قانون المحكمة الجنائية المصادقة على البرتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية أو المدنية ، رفع التحفظات على اتفاقية مناهضة التعذيب.

وقد أثارت المعالجة التي قام بها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان " منذ 1998-1999 ردود أفعال الضحايا وعائلاتهم فبادروا بتأسيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف سنة 2001 الذي يُعتبر بمثابة نقابة للضحايا. وبفضل نضالاته مسانداً بمنظمات حقوق الإنسان المغربية عُقدت مناظرة حول ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان طالب فيها المتناظرون -من بين أمور أخرى- بتأسيس لجنة مستقلة للحقيقة والمصالحة"⁽⁴⁾

وقد تمت إعادة هيكلة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وعمل نشطاء حقوقيين من داخله على إقناع الملك بتأسيس "هيئة الإنصاف والمصالحة" ، وفي سنة 2003 أسس الملك محمد السادس هيئة الإنصاف والمصالحة المغربية بمرسوم ملكي في بداية عام 2004 بناء على توصية من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان كهيئة غير قضائية"⁽⁵⁾.

¹ عمرو السراج ، مرجع سابق ، ص 8

² مارينا اتاوي، مرجع سابق ، ص 8

³ عمر السراج ، مرجع سابق ، ص 8

⁴ امحمد المالكى ، مرجع السابق ، ص 5

⁵ إدريس بن ذكرى وبهي الدين حسن ، "هيئة الإنصاف و المصالحة هل تؤشر من ادخل ؟" : مجلة سواسية ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، العدد 63 ، 2005 ، ص 6

الفصل الثاني: تجربة العدالة الانتقالية في المغرب و جنوب افريقيا

وبهذا تم تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة ، والتي تعد واحدة من أبرز الهيئات التي عيّنت بملف العدالة الانتقالية في العالم .

وحدد عمل هذه الهيئة "أن تجري تقييما شاملا لتسوية ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتي حددها النظام الأساسي للهيئة في جرائم التعذيب والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والإعدام خارج نطاق القانون، وذلك في الفترة الممتدة بين عامي 1961 و1999 وتختص الهيئة ببحث تقديم التعويضات اللازمة لضحايا الانتهاكات، فضلا عن إعادة التأهيل ورد الاعتبار ، وتأتي هذه التجربة المغربية في العدالة الانتقالية وفتح ملفات انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي كحلقة في مسلسل الإصلاحات التي بدأت منذ عام 1998 وتتويجا لنضال طويل من مختلف الفعاليات المدنية والسياسية في المغرب"⁽¹⁾، وبالرغم من عدم إثارة المسؤولية الفردية لمرتكبي جرائم حقوق الإنسان بالمغرب.

واستمرت اصلاحات الملك فقام بتعزيز الحماية الجنائية للسلامة البدنية والمعنوية للأشخاص بتعديل القانون الجنائي مع تجريم التعذيب عام 2006 ، كما أجريت تعديلات دستورية وقانونية واسعة وتم إصدار قوانين جديدة وهي نموذج يدرس عالميا تعنى بحقوق المرأة والطفل والأقليات العرقية والدينية. وفي عام 2011 واستجابة لنص دستوري مستحدث تم تأسيس مؤسسة دستورية تعنى بحقوق الإنسان وهي المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب ليخلف المؤسسة السابقة وهي المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان"⁽²⁾

¹ المرجع نفسه ، ص 63

² المرجع نفسه ، ص 8

الفصل الثاني: تجربة العدالة الانتقالية في المغرب و جنوب افريقيا

المبحث الثاني : مشروع مضمون العدالة الانتقالية في جنوب افريقيا والمغرب

المطلب الأول : مشروع مضمون العدالة الانتقالية في جنوب افريقيا

تعد الآليات ضرورية للعدالة الانتقالية فكل من اطلع على التجارب في العالم فيشهد استخداماتها و لو لبعضها
أ-انشاء لجنة الحقيقة :

بدأت نهاية نظام التمييز العنصري في فبراير 1990 ، " عندما أعلن رئيس حكومة نظام الفصل العنصري "فردريك دي كليرك" أمام البرلمان عن التزام حكومته التفاوض من أجل مستقبل ديمقراطي للبلاد، قال دي كليرك: "آن الأوان للخروج من دائرة العنف نحو السلام والمصالحة وأن الأهداف التي نريد تحقيقها تتضمن دستوراً ديمقراطياً جديداً، ومنح حق الانتخاب للجميع دون استثناء، والمساواة أمام قضاء مستقل"⁽¹⁾ .

وفي خطوة إيجابية رفع دي كليرك الحظر عن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC)، وحزب المؤتمر القومي الإفريقي(PAC) ، والحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا (SACP)، وتم إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين ومن ضمنهم نيلسون مانديلا، الذي قضى 27 عاما في السجن .

وقد فاجأ دي كليرك العالم بإعلان نهاية حقبة الفصل والتمييز العنصري،" إلا أن وقع المفاجأة سرعان ما خف كثيرا، بعد التأكيد على أن ثمة لقاءات سرية تجرى منذ سنين بين الحكومة ومانديلا وهو في السجن (بين عامي 1985 – 1990)، وكانت نتيجة ما خلص من تلك اللقاءات أزمة حادة في صفوف الحكومة وحزب المؤتمر الوطني الحاكم، ولكن الأمور توضحت باتجاه إدراك استحالة استمرار نظام الفصل العنصري، وأن البلاد ستسير نحو شراكة سلمية مع الأغلبية السوداء"⁽²⁾.

و بعد نقاش واسع من المجتمع المدني و مؤتمرين دوليين عُقد مؤتمر حول العدالة الانتقالية في الدول الأخرى للاستفادة من تجاربها " صادق برلمان جنوب افريقيا منتصف سنة 1995 على قانون دعم الوحدة الوطنية و المصالحة و عين نيلسون منديلا أعضاء لتلك اللجنة والبالغ عددهم 17عضوا في ديسمبر 1995 ، و أختير القس ديزموند توتو رئيسا

¹ نيلسون منديلا ، مرجع سابق ، ص523

² حنان عبد الهادي ، "جنوب افريقيا نموذج المصالحة والعدالة الانتقالية" ، مجلة بوابة فيتو، العدد 81 ، القاهرة ، 2013، ص15

الفصل الثاني: تجربة العدالة الانتقالية في المغرب و جنوب افريقيا

للجنة ، وبدأت اللجنة عملها في افريل 1996 و انتهت اللجنة اشغالها بتقديم تقارير سنة 1998⁽¹⁾.

-الهيكلية الادارية واللوجستية للجنة الحقيقة والمصالحة:

انقسمت اللجنة الى 03 لجان فرعية و هي⁽²⁾ : لجنة انتهاكات حقوق الانسان ، ولجنة جبر الضرر و إعادة التأهيل ، ولجنة العفو .

فكانت مهام لجنة انتهاكات حقوق الانسان بمتابعة ما حصل بين سنتي 1960 و 1994 اي ما يقارب 34 سنة بتحديد هوية الضحايا و مصيرهم ، ومدى الضرر الذي لحق بهم. اما مهام لجنة جبر الضرر وإعادة التأهيل صياغة توصيات و اقتراحات حول اعادة تأهيل الضحايا و عائلاتهم و قد أسس صندوق يمول من ميزانية الدولة و مساهمات خاصة بهدف تقديم تعويضات مستعجلة لضحايا طبقا لقواعد محددة يحددها رئيس الدولة .

اما مهام لجنة العفو مهمتها الأساسية هي الحرص على أن تتم طلبات العفو طبقا للقانون اذ يمكن لطالبي العفو ان يطلبوه بالنسبة لأي عمل اجرامي مرتبط بهدف سياسي اقترف ما بين 1 مارس 1960 وديسمبر 1993 ، و مدد الاجل الى 11 ماي 1994 . وطلب من اللجان ان تدرس الحالات التي وقعت خلال 34 سنة ، فكان ان وجدت الهيئة 5000 حالة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان ، تضمنت شهادات أكثر من 22 ألف ضحية، وجرى الإدلاء بألفي شهادة في جلسات إستماع علنية ،وتقسمت أعمال هذه اللجنة إلى خمسة جلسات إستماع وهي⁽³⁾ :

الأولى: جلسة الإستماع للضحايا، وسمح فيها للضحايا بالشهادة العلنية أمام الملأ، وقد تم اختيار الشهود طبقاً لعدد من الإعتبارات أهمها؛ طبيعة الانتهاك بالنسبة للجماعة أو المنطقة، تنوع المجموعات التي عانت من الانتهاك، تمثيل الضحايا من حيث الجنس والعرق والسن والموقع الجغرافي.

الثانية : جلسة الإستماع الخاصة بالأحداث والوقائع، وفيها ركزت اللجنة على أحداث تميزت بانتهاكات جسيمة لحقوق الانسان، ولم يتم الاستناد إلى شهادات الضحايا فحسب، بل أيضاً تم الاعتماد شهادات بعض المهتمين والخبراء الذين لهم خبرة بالحدث أو

¹ أحمد السيد النجار ، جنوب افريقيا :حتمية العدالة التصالحية .القاهرة ، 2015 ، ص 8

² محمد عز ، المرجع السابق (موقع الكتروني).

³ محمد عز ، المرجع السابق .(موقع الكتروني)

الفصل الثاني: تجربة العدالة الانتقالية في المغرب و جنوب افريقيا

بالوقائع، ومن هذه الأحداث انتفاضة الطلبة في "سويتو" سنة 1976، وحرب الأيام الستة في ألكسندرا سنة 1986، ومقتل الفلاحين في ترانسفال.

الثالثة : جلسة الاستماع الخاصة بالفئات الهشة؛ واهتمت بالانتهاكات الموجهة ضد بعض الفئات الضعيفة بهدف عدم تكرارها مستقبلا .

الرابعة : جلسة الاستماع الخاصة بالمؤسسات؛ وتم فيها الاستماع إلى بعض المؤسسات لتحري الدور الذي لعبته في الانتهاكات أو مقاومتها أو تسهيلها .

الخامسة : جلسة الاستماع للأحزاب السياسية، تم فيها الإستماع للأحزاب للإدلاء برأيها حول أسباب نزاعات الماضي⁽¹⁾.

* عمل لجنة الحقيقة والمصالحة:

أ-الملاحقات القضائية:

في عام 1995 أعطى برلمان جنوب أفريقيا تحويلا بتأسيس "لجنة الحقيقة والمصالحة"، التي أصدرت في العام 1998 تقريراً تضمّن شهادات لأكثر من 22,000 ضحية وشاهد، حيث جرى الإدلاء بألفي شهادة في جلسات استماع علنية، لكنّ معظم الجهود التي بُذلت لتحقيق المحاسبة عن الجرائم المرتكبة خلال حكم التمييز العنصري بدولة جنوب أفريقيا ، فقد استبعدت فكرة المقاضاة و اجازت عرضاً مثيراً "العفو من أجل الحقيقة" ، بمعنى العفو عن من قاموا بانتهاكات لحقوق الانسان مقابل الاعتراف عن جرائمهم⁽²⁾.

و هذا ما تطرق إليه نلسون منديلا في رسالته إلى دول الربيع العربي "و.واضطهاد قرابة الثلاثين سنة كان اول ما تذكرته وعملت به هو قول نبيكم لمعارضيه لما تمكن منهم في مكة: (اذهبوا فانتم الطلقاء..) فعملت بهذا المبدأ ونجحت وانت اولى مني بالعمل به ..لتطبيق معالم الاسلام من مفاهيم التسامح ورفض مقابلة الاساءة بالاساءة لانها تولد روح الانتقام والفتن التي تؤدي الى اراقة الدماء⁽³⁾.

وقال منديلا " ان أي رجلا او امرأة ينبذ التميز العنصري سوف نحتضنه لأنه سيعيش معنا في وطننا الجديد غير العنصري ، فهو وطننا جميعا"⁽⁴⁾.

¹ أحمد السيد النجار ، مرجع سابق ،ص 12

² خالد سمير ، العدالة الانتقالية مقابل الرعاية الصحية .مركز المشروعات الدولية الخاصة ،القاهرة 2013 ،ص 4

³ حداد بلال ، رسالة منديلا إلى دول الربيع العربي : "جريدة القدس العربي"، العدد 7490، 2013، ص 17

⁴ نلسون منديلا ،مرجع سابق، ص540

الفصل الثاني: تجربة العدالة الانتقالية في المغرب و جنوب افريقيا

بالإضافة إلى ذلك "لم تتمسك جنوب افريقيا بالعقوبات المادية بل اكتفت بالعقوبات المعنوية و إلحاق العار بالشخص ، بأن يتقدم الشخص طالبا العفو مقرا بجرائمه"⁽¹⁾.

ب-لجان الحقيقة و التعويضات:

وكان على اللجنة صياغة توصيات واقتراحات حول إعادة تأهيل الضحايا عائلاتهم ، وقد أسس صندوق يُموّل من ميزانية الدولة ومساهمات خاصة بهدف تقديم تعويضات مستعجلة للضحايا طبقاً لقواعد محددة يحددها رئيس الدولة .

وقد بذلت جهود لجبر ضرر وتعويض الضحايا، "وتم تشكيل لجنة للتعويضات وتوقفت كثيراً أمام العديد من المقترحات التي كانت مطروحة لتعويض الضحايا، ومنها إما أن تتبنى تعويضات شخصية، في حدود 4000 دولار لكل شخص متضرر، أم تعويضات جماعية فهي تركز على المشاريع العامة وغيرها"⁽²⁾.

لكن ما تضمنه من المشاريع الأساسية (السكن ، التعليم ، الصحة) و باعتبار السكن حق فقد " تم بناء مليون وحدة سكنية وتم الايصال الكهرباء و الماء و الصرف الى 2.5 مليون سكن، و تقديم خدمات في مجال الرعاية الصحية والاتصالات ، و اعادة هيكلة الضمان الاجتماعي و احتساب كبار السن ، كما أعطوا الأولوية للتعليم بشكل صريح ، مما جعل التعليم الأساسي مجانياً و إجبارياً ، مثلما هو الحال عن التعليم ركزوا على الخدمات الصحية الأساسية"⁽³⁾ ، "مما يجعلها متاحة ومضمونة لكل سكان جنوب افريقيا ، و دعم الأمومة ورعاية الاطفال من خلال الغذاء و التطعيم و العلاج المجاني ، وجعل اسعار الادوية في متناول جميع المواطنين العاديين"⁽⁴⁾

وقد حددت اللجنة التي شكلتها منظمة الوحدة الأفريقية " في عام 2000، أنه يتوجب على المستعمرين دفع 777 ترليون دولار كتعويض عن الأضرار التي ألحقها بأفريقيا في عهد الاستعمار. وكان من المنتظر أن تقام الدعوى على الدول الاستعمارية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، لكن من لحظة الإعلان عن المبلغ يزداد نشاط الدول الراغبة في الحصول على التعويضات من عام لآخر، حيث بحثت دعوات لإعلان الاستعمار جريمة

¹ محمد محي الدين، مرجع سابق ص 25

² حنان عبد الهادي، مرجع سابق، ص 17

³ المرجع نفسه ، ص 18

⁴ وليد محمود عبد الناصر ، منديلا وجنوب افريقيا بين الماضي والحاضر . دار المستقبل العربي ، بيروت ، 1996 ،

الفصل الثاني: تجربة العدالة الانتقالية في المغرب و جنوب افريقيا

بحق الإنسانية في الاجتماع الذي عقد في السينغال في جانفي عام 2001، وحدث صدام كبير حول مسألة التعويضات عن العبودية وتجارة الرقيق في أوت 2001 أثناء المؤتمر الدولي الذي عقد برعاية الأمم المتحدة في ديربان بجنوب أفريقيا الذي خصص لقضايا العنصرية و كراهية الأجانب، وارتفعت فيه مطالبات باعتذارات رسمية وتعويضات بالمليارات عما سمي بالمحارق الأفريقية. وحصل صدام بين المستعمرين السابقين والدول الإفريقية في القمة الثانية للاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي التي عقدت في لشبونة في ديسمبر عام 2007، لأن البلدان الأفريقية أصرت على أن تحتل مسائل التعويضات المالية عن القهر الاستعماري مرتبة الصدارة في أجندة القمة⁽¹⁾.

مقابل التعويضات المادية قُدمت تعويضات معنوية تمثلت في النصب التذكارية(نصب تذكاري لمنديلا) و تحويل سجن لمحكمة دستورية .

منحت هذه التجربة "عفوًا مشروطًا للمتورطين مقابل الاعتراف و الندم عن الجرائم ذات الصلة بالصراعات التي شهدتها جنوب إفريقيا خلال الحكم العنصري"⁽²⁾، بحيث يأتي كل مرتكب جريمة يعترف بها علنيا ويطلب العفو عنها، وبالفعل تقدم نحو 7 آلاف شخص بطلب الحصول على العفو لكن لم يمنح إلا 1500 شخص فقط منهم، والبقية رفض طلبهم لأنهم لم يكونوا صادقين في الاعتراف بجرائمهم كاملة، أو أنهم كانوا متورطين في جرائم جنائية بحتة.

في تجربة جنوب أفريقيا تم الاكتفاء بالاعتراف بما تم من الانتهاكات خلال الحكم العنصري عن طريق لجان استماع للضحايا وللجنة، أيضا مع استبعاد خيار المتابعة خصوصا بالنسبة للفاعلين السياسيين الذين شاركوا في وضع حجر الأساس للانتقال الديمقراطي وإقرار سيادة القانون والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الإنسان بعد ما أن أحصت لجنة الحقيقة والمصالحة ومتابعة ملف الضحايا ومفقودين ومعتقلين قُدمت لهم تعويضات جبرا للضرر ، " وذلك من خلال إعداد الحزب مذكرة تحوي 150

¹ عمر كوش ، الحق في التعويض والاعتذار عن أضرار الاستعمار، الموقع الالكتروني النافذة الاقتصادية :

<http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=np&Articleid=418802>

² عدنان شريخان ،المصالحة في جنوب افريقيا : مهارات التفاوض أعادت الثقة لبناء الأمة ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 2387، 2008 من الموقع :

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=145184>

الفصل الثاني: تجربة العدالة الانتقالية في المغرب و جنوب افريقيا

صفحة بعنوان برنامج التنمية و البناء ،وحددت فيها معالم خلق فرص عمل من خلال المشاريع العامة ،تشديد مليون بيت جديد مزود بالكهرباء و الماء وقنوات الصرف الصحي ، وبناء المرافق الصحية الكافية و نشر العناية الصحية الاساسية ، وتوفير التعليم المجاني لمدة 10 سنوات حتى يصل جميع المواطنين في جنوب افريقيا، وهذا التعويض المادي⁽¹⁾. وقد حددت اللجنة التي شكلتها منظمة الوحدة الأفريقية في عام 2000، أنه يتوجب على المستعمرين دفع 777 تريليون دولار كتعويض عن الأضرار التي ألحقها بأفريقيا في عهد الاستعمار⁽²⁾.

ومن جانب آخر عرفت : "المصالحة الاجرائية" وهو التعويض المعنوي بحيث يظهر فيه المنهك لحقوق الانسان ندمه و يقدم اعتذاره"⁽³⁾.

ج-الاصلاح السياسي و المؤسسي⁽⁴⁾ :

بعد الانتخابات التي اجريت و شارك فيها جميع سكان جنوب افريقيا فاز حزب منديلا بـ: 62.6 %، لم ينته سعي مانديلا للتوافق والتقارب مع معارضييه السياسيين بعد حصول حزبه على الأغلبية في أول انتخابات تعددية في أبريل 1994، وانتخابه كأول رئيس من الأغلبية السوداء. فقد اجتهد الرئيس المنتخب في أن يشكل حكومة وحدة وطنية تعبر عن أغلب القوى السياسية ، تم صياغة الدستور على مرحلتين : ففي المرحلة الاولى اتفق المتفاوضون و المجتمعون بمحض ارادتهم عن مجموعة من المبادئ الاساسية التي من شأنها حماية المصالح المشتركة ، وفي مرحلة أخرى تولى البرلمان وضع مسودة الدستور.

¹ المرجع نفسه ،ص 577

² عمر كوش ، مرجع سابق

³ ادريس لكريني ، دور لجان المصالحة في معالجة الاستقطاب المجتمعي : مجلة اتجاهات نظرية في العدالة الانتقالية ،العدد 194،2013،ص26

⁴ راوية توفيق ، منديلا... أسس و ارساء المصالحة الوطنية . المجلد الثاني ،العدد 40 ، هيئة الاستعلامات ، القاهرة ، 2014 ، ص 2

الفصل الثاني: تجربة العدالة الانتقالية في المغرب و جنوب افريقيا

د-تخليد الذكرى:

أوصت لجان الحقيقة والمصالحة بجنوب افريقيا " تخليدا للذكريات ببناء المتاحف مثل جزيرة روبن التي احتجز فيها منديلا" (1) ، "متحف المقاطعة 6 بجنوب افريقيا تخليدا لذكرى ضحايا التمييز العنصري" (2) .

قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة " بإحياء ذكرى حادثة شاربفيل بإعلان يوم مارس كيوم دولي للقضاء على التمييز العنصري" (3) أنهم في هذا اليوم التاريخي قاموا بإطلاق الرصاص على الجمهور في حين كانت الطائرات العسكرية تطلق النار بالرشاشات، لبث الرعب في صفوف المتظاهرين وقد بلغ مجموع الضحايا 69 قتيلا و 180 جريحا فيهم العديد من الرجال والأطفال وفي سنة 1969 ، وجعل يوم 11 فيفري يوم وطني تم اطلاق سراح منديلا ، كذلك تم بناء فوق مكان سجن محكمة دستورية.

المطلب الثاني : مشروع مضمون العدالة الانتقالية في المغرب

أ-إنشاء لجنة الحقيقة

بعد وفاة الملك حسن الثاني في 23 جويلية 1999 وخلفه ابنه محمد السادس حيث قام بعده بتكريس الاصلاحات و عملية الانتقال التي بدأها والده في بداية التسعينيات بالتعديلات الدستورية و اطلاق سراح المعتقلين و الاعفاء عنهم...

"قامت عدة ممثلين عن احزاب يسارية و جمعيات مغربية منها المنظمة المغربية لحقوق الانسان والجمعية المغربية لحقوق الانسان و المنتدى المغربي للحقيقة والعدالة بإيصال مطالبها المرتكزة بشكل خاص حول إلقاء الضوء وكشف الحقيقة حول الانتهاكات واستخدام مفهوم اوسع لجبر الضرر" (4) .

وقد ساندتها في هذا منظمات دولية غير حكومية طالبوا الملك بإنشاء لجنة حقيقة يرتكز عملها على المبادئ التالية :

- تبيان الحقيقة فيما يخص انتهاكات حقوق الانسان
- اعتراف الدولة بمسؤوليتها في الانتهاكات و صياغة اعتذارات رسمية وعمومية

¹ الجمعية العامة ، تقرير سنوي : عمليات تخليد الذكرى، الامم المتحدة، نيويورك ، 2014،ص 25

² ادريس لكريني ، مرجع سابق ،ص 26

³ هشام مزوخي ،مرجع سابق ص56

⁴ جولي غيورو وآخرون ، النوع الاجتماعي ومسار العدالة الانتقالية في المغرب .المركز الدولي للعدالة الانتقالية مؤسسة المستقبل ،المغرب ، 2011 ، ص15

الفصل الثاني: تجربة العدالة الانتقالية في المغرب و جنوب افريقيا

- رد الاعتبار للمجتمع وحفظ الذاكرة
 - رد الاعتبار لضحايا من خلال الجبر المادي و الرمز للضرر الذي تكبدوه
 - تنفيذ اصلاحات قانونية و مؤسساتية تهدف الى منع تكرار الانتهاكات مستقبلا
- "أعلن عن تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة بقرار ملكي صادر في السادس من نوفمبر سنة 2003 ، فيما عين رئيسها وأعضاؤها في السابع من جانفي سنة 2004 . وقد حظيت بدعم ملكي وحكومي واسع، كما منحت استقلالية تامة في عملها. وتعد هيئةً من أشكال لجان الحقيقة حول العالم، وهي لجان تشكل ضمن مسار العدالة الانتقالية، ويهدف لتسوية الإنصاف والمصالحة المغربية شكلاً في الوطن استثنائياً ملف انتهاكات حقوق الإنسان في فترات سابقة، واعتبر كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة بتقريره حول "سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع" الصادر في أوت سنة 2004 تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة كواحدة من بين أول خمسة تجارب في مجال العدالة الانتقالية وذلك من بين أكثر من ثلاثين تجربة أخرى"⁽¹⁾.

و قد تأسست الهيئة من " 17 عضواً (أي رئيس و ستة عشرة عضواً) ، عدد منهم من مناضلي المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ، إضافة لأشخاص مقربين من السلطة ،وبعض السجناء السياسيون"⁽²⁾ ، وبعد تنصيب أعضاء هيئة الإنصاف والمصالحة ، قامت بوضع نظامها الأساسي الذي تضمن تدقيقاً وتفصيلاً للمهام المنوطة بها، وتعريفاً للانتهاكات موضوع اختصاصاتها، وطرق تنظيم سير أعمالها. وقد صُودق على هذا النظام الأساسي بموجب ظهير ملكي (قرار ملكي) نُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 10 أفريل 2004. أنشأت، من يبين أعضائها، ثلاث فرق عمل⁽³⁾:

-الهيكلية الادارية و اللوجستية للهيئة:

- فريق العمل المكلف بالتحريات، أوكلت إليه المهام التالية:

البحث في شأن الأشخاص ضحايا الاختفاء القسري مجهولي المصير، الأحياء منهم والمتوفين.

¹ عمرو السراج ، مرجع سابق ، ص 12

² جولي غيورو ، تقرير الرباط ، مرجع سابق ، ص 26

³ عمرو السراج ، مرجع سابق، ص 13

الفصل الثاني: تجربة العدالة الانتقالية في المغرب و جنوب افريقيا

- جمع كل المعلومات والوثائق، والإفادات ذات الصلة بأحداث ووقائع ماضي الانتهاكات بمختلف أصنافها.

- فريق العمل المكلف بجبر الأضرار، أوكلت إليه المهام التالية⁽¹⁾:

مواصلة العمل التحكيمي، فيما يخص التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية للضحايا وذوي الحقوق ممن تعرضوا للاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، اعتمادا على قاعدة العدل والإنصاف.

- العمل على جبر باقي الأضرار التي لحقت بضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي.

- فريق العمل المكلف بالأبحاث والدراسات، أوكلت إليه المهام التالية:

إعداد الأبحاث والدراسات اللازمة لإنجاز مهام هيئة الإنصاف والمصالحة ، و جمع وتحليل المعطيات والمعلومات والخلاصات المتوصل إليها من طرف باقي فرق العمل، في أفق إنجاز التقرير النهائي لهيئة الانصاف والمصالحة⁽²⁾.

وكلفت اللجنة بأربعة مهام⁽³⁾:

الاولى : اثبات حقيقة الانتهاكات و الاعتقالات التعسفية التي تعرض لها المواطنون و بيان اسبابها و العوامل الحقيقية وراء لجوء السلطات اليها في الاحداث التي وقعت خلال 38 سنة الماضية (أي التركيز على الفترة الزمنية الممتدة بصفة رئيسية 1961-1999).

الثانية : و تتمثل في تقديم توصيات لجبر الضرر للذين تعرضوا للانتهاكات الجسيمة سواء كانوا افراد او جماعات ، ولا تقتصر فقط على التعويضات المالية ، انما ايضا اعادة التأهيل و الاعتبار، و اعتراف الدولة بمسؤوليتها اتجاه ما حدث في تلك السنوات

الثالثة : إعداد تقرير شامل يقوم بوصف تلك الانتهاكات مع تقديم اقتراحات اساليب الاصلاح السياسي (سواء كانت اصلاحات دستورية او تشريعية)، مما يضمن عدم تكرارها مستقبلا

الرابعة : تركز في فكرة المصالحة ، و بإعتبار المغرب لأول مرة يقوم بهذه المبادرة ، فقد قام المغرب بإيداع برنامج تلفزيوني خاص بضحايا الانتهاكات، حيث يقوم كل ضحية بسرد قصته .

¹ لجنة الانصاف والمصالحة ،مرجع سابق ،ص 14

² المرجع نفسه ، ص 14

³ المرجع نفسه، ص 15

الفصل الثاني: تجربة العدالة الانتقالية في المغرب و جنوب افريقيا

و استغرق عمل لجنة الحقيقة والمصالحة " 23 شهرا أي انها دامت أعمال الهيئة سنتين (بداية 2004 إلى بداية 2006) في التحقيق في حالات الإخفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب والعنف الجنسي... قامت الهيئة بحل 742 قضية إخفاء قسري ، كما عقدت الهيئة خلال مدة عملها سبع جلسات استماع علنية حية على التلفاز في ستة مناطق لإقرار الحقيقة التاريخية"⁽¹⁾.

"و قد حظيت الهيئة صلاحيات واسعة شملت التحقيق في الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي و العنف الجسدي"⁽²⁾ ، "كما استمعت إلى مئات الشهود من الضحايا وعائلاتهم ومن مسؤولين رسميين ومناضلين سابقين. كما نظمت اجتماعات للضحايا وذوي حقوقهم عبر وسائل الإعلام العمومية، وفحصت الوثائق والأرشيفات وتلقت أجوبة ومعلومات من السلطات انتهت عملها استقبلها الملك في 6 جانفي 2006، وتسلم تقريرها، وأعلن عن قبوله وكلف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بتفعيل توصياتها"⁽³⁾.

"تمكنت الهيئة من استجلاء حقيقة مصير 742 حالة، تأكدت من حقيقة 66 حالة، اجتمعت فيها العناصر المؤسسة للاختفاء القسري، فإنها لم تخف المعوقات التي اعترضتها أثناء سعيها إلى معرفة الحقيقة، وفي صدارتها " محدودية الشهادات الشفوية وهشاشتها" ، و " الحالة المزرية التي يوجد عليها الأرشيف الوطني" ، و "التعاون غير المتكافئ لبعض الأجهزة" ، التي أمتنع مسئولوها عن التجاوب مع الهيئة، أو قدموا أجوبة وشهادات ناقصة ، استناداً إلى ما سبق بيانه ، وإعمالاً لأحكام النظام الأساسي للهيئة، تمّ إنصاف الضحايا وجبر أضرارهم .فهكذا، تمكنت الهيئة من فتح 16861 ملف ودراستها واتخاذ مقررات في شأنها . حيث أصدرت مقررات بالتعويض لفائدة 9280 ضحية من بينهم 1895 صدرت لفائدتهم توصيات إضافية تتعلق بأشكال أخرى تجبر الضرر .أما التعويض غير الماضي فأصدرت في حقه توصيات لفائدة 1499 ضحية ، سبق لهم أن استفادوا من تعويضات مالية بموجب مقررات صادرة عن " هيئة التحكيم المستقلة للتعويض "أحداث اجتماعية، إضافة إلى الاغتراب الاضطرابي."⁽⁴⁾

¹ المرجع نفسه ، ص 20

² جولي غيورو ، تقرير الرباط ، ص 27

³ امحمد المالكي ، مرجع سابق ، ص 8 .

⁴ المرجع نفسه ، ص 9

الفصل الثاني: تجربة العدالة الانتقالية في المغرب و جنوب افريقيا

• عمل هيئة الانصاف و المصالحة:

أ- الملاحظات القضائية:

من خلال الاسم الذي اخذته الهيئة يمكن نعتبرها هيئة تصالحية دون هيئة حقيقة ، "ويندرج تأسيس الهيئة في سياق اتمام المهمات التي أطلقها المجلس الاستشاري لحقوق الانسان لجبر الضرر ، و لم تكن الهيئة وليدة ثورة بل كانت وليدة في سياق تاريخ انتقالي بين ملكين (الحسن الثاني و محمد السادس) ، و اختير لها هذا الاسم تصدرت فيه كلمة الانصاف وغيبت منه كلمة الحقيقة"⁽¹⁾.

" استبعد المغرب فكرة المقاضاة، سواء الأفراد أو المؤسسات، واعتمد التحري والبحث عن الحقيقة دون أن تكون للهيئة سلطة قضائية، لي صار بعد ذلك إلى إنصاف الضحايا المتضررين من الانتهاكات الجسيمة بتعويضهم ماديا وجبر ضررهم ، وإدماجهم فرادى وجماعات ومن ثمة المصالحة مع هذه الحقبة العسيرة في تاريخ المغرب الحديث .ولتجنب تكرار انتهاكات الماضي في الحاضر والمستقبل"⁽²⁾.

ففي هذا السياق،" تم استكمال فكرة المصالحة مع الماضي دون مقاضاة المسؤولين عن انتهاكاتهم الجسيمة لحقوق الإنسان ، وهي في تقديرنا صيغة وسطى تحتل النجاح والإخفاق معا ، لأنه يقوض ثقة المواطنين بالنظام القضائي، وقد سهل الزيادة المتجددة في ممارسات مثل الاعتقال السري والتعذيب أو سوء المعاملة"⁽³⁾.

اضافة إلى الاعتراف بالانتهاكات المقترفة في حق الأفراد والجماعات،" أي الجهر بالحقيقة والعمل على توضيحها، عبر التحري، والتقصي، والتحقيق في الأفعال والوقائع، وتوفير شروط الوصول إلى مصادر المعلومات والتأكد من صحتها بكل الوسائل المتاحة"⁽⁴⁾.

ب- لجان الحقيقة والتعويضات وجبر الضرر:

عند مباشرة الهيئة أعمالها في التحري والبحث " احصت ازيد من 25000 ملف و قررت في شأنها جبر الأضرار الفردية الخاصة ، و أشرفت على استخراج الرفاة من القبور فرديا

¹ المرجع نفسه ظ، ص 24

² امحمد المالكى ،مرجع سابق ،ص 3

³ عبد الكريم عبد اللاوي ، مرجع سابق ص 183

⁴ امحمد المالكى ، مرجع سابق ،ص 4

الفصل الثاني: تجربة العدالة الانتقالية في المغرب و جنوب افريقيا

وجماعيا و نظمت جلسات اجتماع مع الضحايا ، وأخرى للحوار و البناء و الديمقراطية ، و ثم اصدرت تقرير في 5 كتب حوالي 750 صفحة⁽¹⁾ .

منحت الهيئة تعويضات مالية و اشكال اخرى لجبر الضرر ، لفائدة 9779 ضحية ممن تعرضوا للاختفاء القسري أو للإعتقال التعسفي ، أو الاغتيالات السياسية التي صاحبت أعمال الشغب في المدن ، أو النفي القسري و الاعتداء الجنسي ، ..منهم 1895 ضحية صدرت لفائدتهم توصيات اضافية بأشكال أخرى من جبر الضرر ،"كما أوصت الهيئة بإتخاذ تدابير فردية أيضا كتعويض غير مادي يشمل لـ : 1499 ضحية"⁽²⁾إعادة التأهيل النفسي والطبي وإعادة الإدماج داخل المجتمع ، واستعادة الممتلكات الشخصية المصادرة"⁽³⁾.

و بعد الاستماع للضحايا قدمت تعويضات جبرا للضرر سواء على المستوى الفردي او الجماعي ، "و يقدم التعويض على اساس نوع الانتهاك و يضاف إليه مدة الاختفاء وظروف الاعتقال، و الاثار ، وفقدان المدخول ، دراسة الوضع الاجتماعي و الاداري والمالي للضحية ، كما اعتمدت اللجنة المساواة و التضامن بين الضحايا وخاصة التمييز الايجابي للمرأة"⁽⁴⁾.

تمثلت مهام الهيئة في إثبات حقيقة الانتهاكات التي حدثت خلال أكثر من أربعين عاما، وبحث ودراسة الانتهاكات والاعتقالات التعسفية التي تعرض لها المواطنون وبيان أسبابها والعوامل الحقيقية وراء لجوء الحكومة إليها ، " في فترة ما بعد الاستقلال وحتى نهاية التسعينيات، فيما تتمثل المهمة الثانية في تقديم توصيات وإجراءات لرفع الضرر عن الذين تعرضوا للانتهاكات، سواء كانوا أفرادا أو جماعات، وذلك من خلال عدة أشكال حدثت إلى جانب التعويضات المالية في إعادة التأهيل وإعادة الاعتبار وكذلك اعتراف الدولة بمسئوليتها تجاه ما حدث سواء بتقديم الاعتذار أو اتخاذ الإجراءات الرمزية لمحو آثار هذه الانتهاكات في الاخير تعمل اللجنة على تقديم ملف يحوي جميع التوصيات و المقترحات المتوصل اليها"⁽⁵⁾.

أما فيما يخص تدابير التعويضات الجماعية عقدت الهيئة عدة حلقات في عدة مناطق ميدانية (منطقة الأطلس، والصحراء والريف) و خاصة مناطق الانتهاكات هيئة

¹ احمد شوقي بينوب ، مرجع سابق ، ص 148

² امحمد المالكي ، مرجع سابق ، ص 9

³ أحمد حرزني و آخرون ، تقرير الرباط : مفهوم وتحديات جبر الضرر الجماعي . د د ن ، الرباط ، 2009 ، ص 26

⁴ جولي غيور ، النوع الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص 29

⁵ ادريس بن ذكري وبهي الدين حسن ، مرجع سابق ، ص 5

الفصل الثاني: تجربة العدالة الانتقالية في المغرب و جنوب افريقيا

الإنصاف والمصالحة وزيارات مناطق الانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان مست الأفراد والجماعات وكذا الإقصاء المنهج من المشاريع التنموية ، فقد قامت بزيارة مناطق أكثر انتهاكا و تتمثل في⁽¹⁾:

منطقة الريف

(تعد أولى المناطق بالمغرب التي عرفت انتهاكات متواترة مست عددا من المواطنين والمواطنات ومورست تلك الانتهاكات بها على نطاق واسع في السنوات الأولى للاستقلال.

منطقة الأطلس

وفر المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف للهيئة فرصة اللقاء مع ضحايا الأطلس على هامش انعقاد مجلسه الوطني بالمنطقة كما بادرت هيئة الإنصاف والمصالحة إلى القيام بزيارة للمنطقة.

منطقة الصحراء

سبق للهيئة أن قامت بفتح مكتب جهوي لها بمدينة العيون وذلك في إطار سياسة القرب، التي وعدت بنهجها في علاقة بهذه المنطقة غير أنه تم إغلاقه في ما بعد دون تقديم توضيحات أو الإعلان رسميا عن استنفاد المهام التي حددتها الهيئة.

فمن المناطق التي تعرضت لإنتهاكات لحقوق الإنسان بصورة جماعية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، أو إلحاق أضرار اقتصادية كالإقصاء من برامج تنموية "أوصت هيئة الانصاف و الحقيقة بجبر الضرر الجماعي و ذلك بتنفيذ برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحفظ الذاكرة في العديد من المناطق التي تعرضت للقمع الجماعي أو الإقصاء من الخدمات العمومية أو الحرمان من الدعم المالي للدولة في مجال التنمية كشكل من أشكال العقاب الجماعي للمناطق التي كانت تعتبر بؤرا للمعارضة و المقاومة الشعبية"⁽²⁾ .

كذلك "أوصت الهيئة جبر للضرر للمناطق التي كانت بها مراكز الاعتقال السري والتعذيب ونذكر بعض المناطق التي مسها جبر الضرر الجماعي منها فكيك والناظور و الرشيدية والحسيمة وزاكورة الخميسات و الحي المحمدي و رزازات و ازيلال

¹ لجنة الإنصاف والمصالحة ، مرجع سابق ، ص 10

² المرجع نفسه ، ص 12

الفصل الثاني: تجربة العدالة الانتقالية في المغرب و جنوب افريقيا

و يركز برنامج جبر الضرر الجماعي أو المجتمعي على بعدين وهما البعد التنموي و البعد الرمزي و يقصد بهما البعد التنموي تصحيح الضرر و تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية ، أما البعد الرمزي هو الإقرار بالضرر و صيانة الذاكرة ، وتنظيم أنشطة للذكرى و تشييد النصب التذكارية ، وتحويل مراكز الاعتقال السري الى مواقع تذكارية⁽¹⁾. وبعد سنة من تنفيذ البرنامج أنجز المجلس الاستشاري لحقوق الانسان بإعتباره الجهة الوصية لهذه السياسات بالتعاون مع الصندوق الايداع و التدبير (هي وكالة تابعة للدولة غير ربحية مكلفة بتسيير البرنامج) .

في جوان 2008 " اطلقت مؤسسة الصندوق الايداع و التدبير بتنفيذ أول طلبات المقترحات لجبر الضرر الجماعي ، وقد بلغ اجمالي المبلغ 14 مليون درهم (أي حوالي 1.8 مليون دولار) و قد شملت الخطوة المناطق التالية ك فكيك ، الناظور ، الحسيمة ، رزازات ، خنيفرة ، زاكورة ، وحي المحمدي بدار البيضاء ، الرشيدية.. وقد كان بتمويل من المفوضية الأوروبية ووكالة تنمية الاقاليم الشرقية للحكومة المغربية⁽²⁾ .

في نهاية فيفري 2009 تم الاختيار و التوقيع على 33 مشروعا من اصل 91 من الطلبات المقدمة، وتم توزيع المشاريع على النحو التالي :

10 في رزازات ، 05 زاكورة ، 05 في فكيك ، 04 الناظور ، 03 الرشيدية ، 03 الحي المحمدي ، 01 الخنيفرة ، 01 الحسيمة .. و قيمة كل مشروع 50.000 درهم (اي بقيمة 6.250 دولار)⁽³⁾

ج-الاصلاحات السياسية:

شهد المغرب اصلاحات على مستوى السياسي في مراحلہ للانتقال ففي سنة 1993 الانتخابات التشريعية ، "وفي سنة 1996 وضع دستور متفاوض حوله من قبل الاحزاب والمجتمع المدني ، 1997 انتخابات تشريعية ، 1998 حكومة التناوب التي انشائها حسن الثاني، حتى يتمكن الاحزاب من المشاركة في عمل الحكومة"⁽⁴⁾.

¹ أحمد حرزوني و آخرون ، مرجع سابق ، ص 27

² المرجع نفسه ، ص 27

³ المرجع نفسه ، ص 28

⁴ سفيان ناشط وسفيان تليمة ، التحول الديمقراطي في المغرب . مذكرة تخرج لنيل شهادة الاجازة ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة حسن الاول ، 2014/2013، ص 22 .

الفصل الثاني: تجربة العدالة الانتقالية في المغرب و جنوب افريقيا

و قد عمل محمد السادس على تكريس عملية الاصلاح التي بدأها والده من جهة ، من جهة أخرى تأثير الربيع العربي ادى بالإسراع في عملية الاصلاح .

تقسم عملية الإصلاح المؤسساتي و الدستوري في المغرب إلى مرحلتين، "الأولى تشمل الدساتير المغربية (1962-1970-1972) وهذه غلب عليها طابع الملكية الرئاسية، أما المرحلة الثانية الدساتير الثلاثة الأخيرة (1992-1996-2011) فتتميز بنظام الملكية البرلمانية و التعديل فيها كان تدريجيا و كان أولها في عام 1992 أما الثاني في 1996 والأخير في عام 2011 للتوجه من نظام ملكية دستورية ذات طابع رئاسي إلى ملكية دستورية ذات طابع برلماني مع احترام جوهر إمارة المؤمنين والمحافظة على هيمنة المؤسسة الملكية ، وذلك في إطار قبول المعارضة مبدأ التناوب التوافقي"⁽¹⁾.

على اثر تقديم أحزاب من المعارضة مذكرة إلى الملك وهي الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الاستقلال، منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، التقدم و الاشتراكية، الإتحاد الوطني للقوات الشعبية و احتوت هذه المذكرة على مجموعة من المطالب أهمها :

"إجراء إصلاحات دستورية وسياسية تتضمن تكريس دولة القانون وإحداث مؤسسات ديمقراطية، وتكريس مبدأ الفصل بين السلطات وصيانة حقوق الإنسان والحريات العامة والخاصة وإجراء انتخابات نزيهة"⁽²⁾.

و التعديلات التي جاء بها دستور 1996 منها:

الوزير الأول حق اقتراح قائمة وزارته على الملك ومنه يصبح الوزراء مسؤولون أمام الوزير الأول باستثناء الوزارات السيادية فون وزراؤها مسئولين أمام الملك مباشرة، و بهذا أصبحت الحكومة ذو مسؤولية مزدوجة أمام الملك ومجلس النواب .

ففي سنة 2011 طرح الملك محمد السادس مشروع تعديل دستوري شارك فيه مجموعة من الخبراء و المجتمع المدني ، تم عرضه على الاستفتاء الشعبي في 01 جويلية 2011 وحصل على نسبة تأييد تقدر بـ: 98,49 %، شمل هذا التعديل مجموعة من المحاور تتمثل في تكريس الطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة وفي صلبها الأمازيغية ومساواتها مع اللغة العربية باعتبارها لغة رسمية، وتعتبر هذه خطوة منطقية في طريق الاعتراف بالتعددية

¹ شهرزاد صحراوي ،مرجع سابق ،ص 92

² المرجع نفسه ،ص (95،93)

الفصل الثاني: تجربة العدالة الانتقالية في المغرب و جنوب افريقيا

الاجتماعية في البلاد، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية وضمان ممارستها، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية، والثقافية والبيئية ، بالإضافة إلى تكريس استقلالية القضاء (1) .

د-تخليد الذكرى:

أوصت هيئة الإنصاف والمصالحة في "تقريرها الختامي بتحويل مراكز الاعتقال والاحتجاز غير القانونية إلى مشاريع منتجة يمكنها أن تحافظ على الذاكرة"(2)، ومن الذكريات التي تم تخليدها " تم تحويل قصر أكدز إلى متحف ، و الذي استخدم كمركز للاعتقال ما بين 1976 و 1982 و أظهرت التحقيقات لهيئة الإنصاف والمصالحة أن 32 شخصاً، بمن فيهم 27 صحراويًا، دفنوا في مقبرة أكدز بعد وفاتهم في الحجز "(3).

¹المرجع نفسه ،ص 94

² الجمعية العامة ،مرجع سابق، ص14

³ حاج علي المانوزي ، ص4

المبحث الثالث الآثار و النتائج و مظاهر الاختلاف للعدالة الانتقالية

المطلب الاول اثارها و نتائجها

خلفت تجربة العدالة الانتقالية بجنوب افريقيا و المغرب نتائج واثار ، متمثلة في مجموعة من النقاط التي سنعالجها في هذا المطلب بالشرح

أ-جنوب افريقيا

بعد خوض جنوب افريقيا تجربة العدالة الانتقالية "تلخص عن هذه التجربة مجموعة من الآثار و النتائج خلال القيام بهذه التجربة ، حيث قام نيلسون مانديلا بعد خروجه من السجن وانتخابه رئيساً للبلاد بما سمي حينذاك "المصالحة والمصالحة" وقد ساهمت هذه العملية في إطفاء نيران حقد كبيرة كانت ملتهبة في مرحلة ما قبل الاستقلال في ظل الحكم العنصري⁽¹⁾. فقد حققت جنوب افريقيا خلال تجربتها للعدالة الانتقالية "نتائج ايجابية بفضلها تم التوصل إلى مجموعة من الخطوات التي تضمن تحقيق التقدم على المسار الديمقراطي و تبتعد به عن الدخول في مسارات صراعية"⁽²⁾.

"لقد كان النظام العنصري الذي يسيطر عليه البيض فقد كان عقبة في وجه التحول لأنه يعمل على التمييز مثلا تحديد الوظائف و الأجور و حتى الاحلام المستقبلية"⁽³⁾. "صمود الكفاح ضد نظام التمييز العنصري على المستويين الوطني(حزب المؤتمر الوطني) ، والدولي (الضغوطات الاقتصادية المتزايدة) وكانت علامات انهيار وتدهور اقتصاد جنوب افريقيا جراء الضغوط بدأت بالظهور، وتم الاتفاق على انتهاء النظام العنصري بأساليب سلمية"⁽⁴⁾.

في سنة 1994 جرت اول انتخابات ديمقراطية وغير عنصرية في اطار الدستور الانتقالي والكل شارك في الانتخابات دون تمييز و صوت واحد لكل شخص و التي كان الفوز فيها لصالح " نلسون منديلا " ، وتم تأسيس برلمان جديد مهمته وضع دستور للبلاد والذي بدأ العمل به بعد عامين في سنة 1996 .

¹ عبد الحسين شعبان ، مرجع سابق ،ص 66

² محمد محي الدين ، مرجع سابق ،ص 9

³ محمد محي الدين ، مرجع سابق، ص 46

⁴ المرجع نفسه ،ص 58

الفصل الثاني: تجربة العدالة الانتقالية في المغرب و جنوب افريقيا

لقد كان اختيار لجنة الحقيقة والمصالحة عن طريق البرلمان و كانت تستهدف ثلاث غايات مهمة وتتمثل في⁽¹⁾:

- حماية الحقائق التاريخية من التزييف ومعرفة حقيقة الانتهاكات لما حصلت .
- جبر ضرر الضحايا وعائلاتهم عن طريق الاستماع و الاعتذار لهم وتقديم لهم التعويضات.
- القيام بإصلاحات سياسية ومؤسسية وذلك بضمان عدم تكرار الانتهاكات و اصلاح القوانين.

وبهذا "فالضغوط الداخلية والخارجية لقد كانت عاملا مهما في عملية التحول إضافة إلى ذلك شخصية نيلسون منديلا في كسب قبول الجماهير ، وهو الذي قاد عملية الانتقال ، وطلب من مجتمعه التضحية بحقهم في العدالة كما أنه بدأ بنفسه باعتباره ضحية فقد احتجز مدة ربع قرن رهن الاحتجاز التعسفي"⁽²⁾.

" تم الاتفاق و التفاوض بين الحزب الوطني (العنصري) و حزب المؤتمر الافريقي ، وقد شارك في عملية التفاوض أكثر من 19 حزبا و 400 مفاوض اشتملت على المجتمع المدني وقطاع العمال ، وتم الاتفاق على السلام الوطني وانهاء العنف السياسي ، كما جرت عدة عمليات عنف واغتيالات لإفشال العملية"⁽³⁾.

أعطى العفو في جنوب افريقيا لمن طلبه ، لأنه كان نتاج للتفاوض ، كما يتعين كل طالب للعفو الاقرار عن جرائمه وقد قام نلسون مانديلا بإصدار قانون الإصلاح الزراعي الثالث لسنة 1996 الذي حمى حقوق المستأجرين الذي يزرعون علفا للماشية، وتم بعدها إصدار قانون تنمية المهارات لعام 1998 ،"على إنشاء آليات لتعزيز التمويل وتنمية المهارات في أماكن العمل، وجاء قانون علاقات العمل لعام 1995 لتعزيز الديمقراطية في أماكن العمل والمفاوضة الجماعية بشكل منظم، والحل الفعال لنزاعات العمل، سعت الشروط الأساسية من قانون العمل لعام 1997 إلى تحسين آليات الإنفاذ ، وتم توسيع أرضية الحقوق

¹ أحمد السيد النجار ، مرجع سابق ،ص 6

² ايريك سوتاس ،مرجع سابق ،ص 27

³ محمد محي الدين ، مرجع سابق ،ص 70

الفصل الثاني: تجربة العدالة الانتقالية في المغرب و جنوب افريقيا

لجميع العمال، في حين تم تمرير قانون المساواة في العمل لسنة 1998 لوضع حد للتمييز غير عادل، وضمان تنفيذ نشاط إيجابي في أماكن العمل⁽¹⁾.

ب-المغرب

"يعد المغرب من الدول الاولى التي اختارت هذه التجربة غير المسبوقة في العالم العربي بإختيارها لمسار العدالة الانتقالية وتأسست بها أول لجنة للحقيقة ، وقامت بالجلسات العلنية إلى توفير الفرصة للضحايا ، وهي فرصة لم يسبق لها مثيل في تلك المنطقة ، لرواية قصصهم أمام هيئة رسمية لتحري الحقيقة".⁽²⁾

استمر الملك محمد السادس في سياسة والده ففي خطاب له في 1999 أعلن تمسكه بالملكية الدستورية والتعددية الحزبية و الليبرالية الاقتصادية وتطبيق الحكومة التناوبية، ومن جهة أخرى صرح "بأن الديمقراطية هي بناء قابل للتطوير ولا يمكن أن يبقى متجمدا دون أن يسقط" ، ويمكن ان نصنف اقبال المغرب على العملية الانتقالية الى ثلاثة مبررات :

- رغبة اهالي الضحايا في الكشف عن الحقيقة لما حصل ؟ هذا كله ومن هو المسؤول عن كل هذه التجاوزات .

- الرغبة في عدم طمس الماضي فلا بد له من توثيقه وتخليده ومعرفة ما حصل .

- محاسبة من قاموا بالانتهاكات وتقديم تعويضات للضحايا جبرا للضرر .

" وبإسناد إدارة الهيئة وعضويتها لأشخاص لهم خبرة في مجال حقوق الإنسان وأعضاء في منظمات غير حكومية بجانب ضحايا لانتهاكات سابقة، ومنهم من كانوا منفيين خارج المغرب ، يعد مؤشرا جيدا ودليلا على مصداقية التوجه من ناحية، ومن ناحية أخرى ضمانة لعدم تكرار مثل هذه الانتهاكات مرة أخرى"⁽³⁾.

بحيث عملت الهيئة على اثبات حقيقة هذه الانتهاكات ، و تحميل مؤسسات الدولة ذلك ،

وضمان عدم تكرار هذه التجاوزات.

حققت التجربة المغربية نتائج إيجابية بالرغم من التناقضات التي حملتها هذه التجربة في مجال حقوق الإنسان، مشيرا إلى أن الحكومة المغربية أقدمت ولأول مرة على إقرار قانون

¹ هشام مزوجي ، مرجع سابق ، ص 69

² ادريس بن ذكري و بهي الدين حسين، مرجع سابق ،ص 5

(*) ادريس بن ذكري و بهي الدين حسين هما عضوان في لجنة الانصاف و المصالحة التي انشاءها الملك محمد السادس

³ المرجع نفسه ،ص5

الفصل الثاني: تجربة العدالة الانتقالية في المغرب و جنوب افريقيا

يجرم التعذيب إلى جانب وضع آلية للحوار بين وزارتي الداخلية والعدل من ناحية والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من ناحية أخرى.

في فترة التجاوزات تعرض أحد المعتقلين الذين ينتمون للتيار الإسلامي للتعذيب أعلن وزير العدل فتح تحقيق جنائي في هذه القضية وإحالة المسؤولين عنها إلى المحاكمة، مشيراً إلى أن ذلك يعد الحدث الأول من نوعه في المغرب.

إيداع برنامج تليفزيوني خاص بضحايا الانتهاكات السابقة قام كل ضحية فيه بسرد قصته إلى جانب وجود نقاش سياسي واسع النطاق حول عدد من الإشكاليات في المجتمع المغربي كالدولة الديمقراطية وأسباب الانتهاكات السابقة وغيرها مما يعد ضمن النتائج الإيجابية الملموسة للتجربة المغربية.

في بداية الإصلاحات ساهمت منظمات المجتمع المدني في إحداث هذا التقارب بين قوى المعارضة التي اتفقت جميعاً على ضرورة إطلاق الحريات السياسية والإصلاح الدستوري والاهتمام بقضايا حقوق الإنسان، ذلك بإنشاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ثم إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة فيما بعد.

وفي ظل اندلاع الثورات العربية ما يعرف بالربيع العربي و ذلك بأن الشعوب العربية "تأثرت بما يجري فيها لأن معظمها يعاني من دكتاتورية الحكام ، أما المغرب بقيادة الملك محمد السادس فاختارت مواصلة الإصلاحات السياسية والدستورية التي بدأها الملك الراحل الحسن الثاني في التسعينيات"⁽¹⁾.

و في سنة 2011 ، اختار الملك محمد السادس في خطوة إستباقية لمواجهة غليان الشارع المغربي ودون تطور الوضع إلى المشهد الدموي مثل العديد من البلدان العربية، وذلك بتقديم رؤية للإصلاح الدستوري تتضمن إجراء تعديل عميق على مواد الدستور المعمول به وتستجيب للحد الأدنى من مطالب الشعب ، إن أهم ما قدمه الملك محمد السادس في التعديل الدستوري الأخير لعام 2011 وضع مملكة دستورية ذات طابع برلماني قائم على مبادئ سيادة الدولة وسمو الدستور كمصدر لجميع السلطات،

"كما قامت السلطة المغربية وفي خطوة أخرى لتلبية مطالب الشعب وتجنب غضبه بإجراء انتخابات تشريعية مسبقة ، في 2011 فاز بها حزب التنمية والعدالة من التيار الاسلامي

¹ شهرزاد صحراوي ، مرجع سابق ، ص 165

الفصل الثاني: تجربة العدالة الانتقالية في المغرب و جنوب افريقيا

بالمرتبة الأولى، وتعتبر هذه خطوة لإصلاح المؤسسات الدستورية و التجاوب مع المناخ الديمقراطي الذي يفرضه واقع التطور الحديث في المغرب⁽¹⁾.

فقامت المغرب ادخال تعديلات جديدة و تتمثل في⁽²⁾:

* العمل على إصلاح دستوري حقيقي يضمن التوازن بين السلطات ويقوى صلاحيات السلطة التشريعية تجاه السلطة التنفيذية.

* مراجعة السياسة الاقتصادية والعمل على حل المشاكل الاجتماعية (الفقر البطالة و الأمية) .

* العمل على تحسين الظروف المعيشية والاقتصادي ، و تكريس العدالة الاجتماعية والقضاء على الظواهر السلبية التي تنتشر في الأوساط الإدارية .

* إجراء مراجعة شاملة للقوانين بحيث تلغى كافة القيود على الحريات العامة والفردية وتكون متلائمة مع المواثيق، والاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان.

* إصلاح النظام الانتخابي لتحقيق النزاهة والشفافية في الانتخابات من خلال إنشاء لجنة خاصة قضائية تتمتع بكامل الصلاحيات القانونية ، منذ أن تشرف على العملية الانتخابية من بدايتها وإعداد جدول الناخبين، إلى غاية إعلان النتائج.

* تطوير القضاء وضمان استقلاليتة باعتباره العمود الفقري لأي نظام سياسي.

"أما التناقضات و الاخطاء التي تابعت المغرب أثناء قيامه بتجربة العدالة الانتقالية، ففي سنة 2002 قام الملك بتعيين الوزير الاول دون مراعاة الحزب الذي فاز بأكبر عدد من الاصوات في الانتخابات التشريعية ، اختار "دريس جطو" هو تكنوقراطي مواليا للقصر، كذلك لم تكن هناك مساءلة حقيقة حول دور الجناة ،و لم تتم حتى الآن معاقبة الاشخاص المسؤولين حتى الآن"⁽³⁾.

" لم يكن في نية النظام الملكي التحول الديمقراطي بالمعنى الغربي للكلمة بل تعزيز ملكية حديثة و مستنيرة ، ولا يكون الملك المصدر الرئيسي للسلطة بل شخصية مقدسة"⁽⁴⁾،

"واستخدم الملك سلطته في تحسين و تعزيز حقوق الانسان و تعزيز حقوق المرأة والتعبير عن خروقات الماضي و ليس لفتح الطريق امام مشاركة سياسية فعالة"⁽⁵⁾.

¹ شهرزاد صحراوي، المرجع السابق، ص 196

² المرجع نفسه، ص 166

³ مارينا اوتاوي ، المرجع السابق ، ص 32

⁴ ايريك سوناس ، المرجع السابق ، ص 14

⁵ مارينا اتاوي ، المرجع السابق ، ص 33

الفصل الثاني: تجربة العدالة الانتقالية في المغرب و جنوب افريقيا

المطلب الثاني: مظاهر الاختلاف بين التجريبتين

لهاتين التجريبتين للعدالة الانتقالية (جنوب افريقيا والمغرب) مظاهر اختلاف و التي نلاحظها من خلال هذا الجدول و الذي مصدره الباحث الذي قام بجمع المعلومات

وجوه الاختلاف بين لجنتي الحقيقة في جنوب أفريقيا و المغرب		
المغرب	جنوب افريقيا	
لجنة الانصاف و المصالحة	لجنة الحقيقة والمصالحة	اسم اللجنة
تأسست في سنة 2004	تأسست في سنة 1994	تاريخ تأسيس اللجنة
حوالي 40 سنة	حوالي 34 سنة	المدة المقترحة تقييمها
1960 إلى 1999	1960 إلى 1994	من سنة.....إلى....
ادريس بن زكري	القس دي موند توتو	رئيس اللجنة
17 عضوا	17 عضوا	عدد اعضائها
إلى 3 فرق	إلى 3 فرق	انقسمت الى...فرق
عامين	عامين و نصف	المدة التي عملتها اللجنة
عن طريق مرسوم ملكي	نشأتها من طرف البرلمان	نشأة اللجنة
أجرت المئات من جلسات الاستماع العلنية لكن لم تعرض بعضها	أجرت المئات من جلسات الاستماع العلنية	جلسات الاستماع
تغطية إعلامية محدودة حتى التقرير النهائي	تغطية إعلامية شاملة طوال عملها	تغطية جلسات الاستماع
كل أعضاء اللجنة من الوطنيين	كل أعضاء اللجنة من الوطنيين	هوية الاعضاء
قدمت في تقرير ختامي يحوي 750 صفحة	تقريراً ختامي تضمّن شهادات أكثر من 22,000 ضحية وشاهد.	التوصيات
ليس لها صلاحيات	لها صلاحيات	صلاحيات منح العفو
- النزاع "رأسي" فقط	النزاع "رأسي" و"أفقي" في نفس الوقت	نوع النزاع
نظام قضائي غير مستقل	نظام قضائي فعال نسبيا	نوع النظام القضائي
25000 بما المفقود والقنيل والاختفاء و الاعتقال	حوالي 25.000 بين قنيل ومفقود	عدد القتلى
لم تعلن عن أسماء مرتكبي الانتهاكات	أعلنت أسماء أفراد من مرتكبي الانتهاكات	اعلان اسماء الجناة
لم توجه اتهامات لكبار المسؤولين	توجيه الاتهام إلى كبار المسؤولين	اتهام كبار المسؤولين
المصالحة بدل المقاضاة	الاعتراف ثم المصالحة ثم العفو	المصالحة
حققت معهم جيدا	ايدت كل شهادات الضحايا	شهادات الضحايا

الفصل الثاني: تجربة العدالة الانتقالية في المغرب و جنوب افريقيا

حماية الشهود	كان لديها برنامج متطور لحماية الشهود	/
التعويضات	قدمت التعويضات للضحايا جبرا للضرر، مع وعد بالبناء	قدمت تعويضات لكل الضحايا
الاصلاحات	قامت بإصلاحات و انشاء دستور جديد	قام بتعديلات جديدة للدستور تزامنا مع احداث الربيع العربي 2011
تخليد الذكرى	قامو بانشاء تماثيل لأشخاص وتحويل سجون و تحويل ايام لأعياد وطنية	تم تحويل سجون واماكن الاعتقالات والتعذيب السرية لمتاحف
دور الامم المتحدة	لا دور للأمم المتحدة	الامم المتحدة لها دور
مبادرات المجتمع المدني	موجود بقوة	استدعي من طرف الملك
المبادرة بتجربة العدالة الانتقالية	بادر بها نلسون منديلا	بادر بها الملك المغربي
اصلاح المؤسسات	قام منديلا في فترة حكمه بالإبقاء قائد الجيش مدة عامين	قام الملك محمد السادس بتغيير الوزراء الذين كانوا مع والده

الجدول من اعداد الطالب

من خلال الجدول تم توضيح اوجه الاختلاف بين تجربة جنوب افريقيا و تجربة المغرب للعدالة الانتقالية ، بداية من التسمية والانشاء و الاعمال التي قامت بها ، فتجربة جنوب افريقيا كان لها أثر كبير لهذه العملية و خاصة في استجابتها لشهادات الضحايا و يرجع ذلك الى الهدف المراد تحقيقه و الذي من أجله تأسست لجنة الحقيقة والمصالحة .

بينما المغرب ايضا عمل على تحقيق أهدافه في تجربة العدالة الانتقالية بغية استمرار النظام عن طريق تأسيس لجنة الانصاف والمصالحة حتى تقف مع الشعب وتستمع لشكاويه ، وتكلم الملك في خطاباته عن عدم الحاجة لتعديل الدستور ولكن مع تزامن احداث الربيع العربي اسرع الى تعديل الدستور ومشاركة الحركات الاسلامية في النظام.

كما ان هناك اسباب اخرى وهو الوعي في المجتمعين باعتبار جنوب افريقيا قد احتكت بالغربيين ولهذا الوعي يكون أكبر اضافة الى الرحلات التي قام بها منديلا و لقاءه بالسياسيين من مختلف الدول في العالم وقاموا بتوجيهه ، مع العلم ان الفترة التاريخية لجنوب افريقيا المنهكة فترة طويلة و لقاءه بدي كليرك وموافقته لإنهاء النظام العنصري اعطاه قفزة طويلة.